

الرأي العام حول موضوع النفط والغاز في لبنان

دانيال غاروتي سانشير، سامي عطالله، زينة حوا،
لورا بايلر وليسلي مارشال

ملخص تنفيذي

ثمة مخاوف حيال إمكانية أن تتسبب إيرادات محتملة غير متوقعة من النفط والغاز بتقويض النظام السياسي نظراً لسجل لبنان الحافل في تفشي الفساد في مجال تقديم الخدمات العامة. في هذا السياق، تصبح المشاركة العامة ذات أهمية خاصة، إذ لا يعود الشعب بحاجة إلى الحصول على المعلومات فحسب، بل إلى إيصال خياراته التفضيلية. لهذه الغاية، أجرى المركز اللبناني للدراسات دراسة استقصائية وطنية، تستكشف المواقف العامة حيال قطاع النفط والغاز الناشئ في البلاد. ويظهر تحليل لتصورات المواطنين أنّ اللبنانيين متفائلون بشكل معتدل إزاء الفوائد المحتملة التي قد تعود على أسرهم من ريع النفط والغاز، مع أنّهم يتوقعون بأن تتمتع النخب السياسية بمكاسب أكبر نسبياً. وثمة تفاؤل أكبر في صفوف الأشخاص الأقل تعليماً، والأشخاص المقربين من السياسيين، والمسيحيين. كما تطبع خصائص الأفضلية التي يقطن فيها المواطنون (مستويات الفقر، والتجانس الطائفي، والتنافسية على المستوى السياسي، ومستوى تأثير السياسيين المحليين) هذه التصورات. يعطي اللبنانيون الأولوية لإنفاق إيرادات النفط المحتملة على الصحة، والتعليم، والكهرباء، مع أنّ هذه الخيارات التفضيلية تختلف بين الأفراد. أضيف إلى ذلك أنّ سكان مناطق مختلفة لديهم أولويات مختلفة بحسب الاحتياجات والتوافر النسبي للخدمات. فثمة طلب أكبر على التعليم في الشمال، وعلى الطاقة والنقل في الجنوب، والتحويلات النقدية في البقاع. من الناحية الجغرافية، يفضل اللبنانيون تخصيص أموال أكثر للأفضلية التي يقطنون فيها أو الأفضلية التي تتضمن أكثرية من السكان المنتمين إلى طائفتهم. ولا يغيّر توفير معلومات خاصة بمستوى التنمية أو التوزيع الطائفي خيارات الناس بشكل كبير.

يستند ملخص السياسة هذا إلى فصل بعنوان 'ماذا يريد المواطنون اللبنانيون من عائدات النفط والغاز؟' من كتاب المركز اللبناني للدراسات مستقبل النفط في لبنان، الطاقة والسياسة والنمو الاقتصادي. أي بي تورييس. 2019. بتمويل من مركز البحوث والتنمية الدولية-كندا.

عن الكتاب

دانيال غاروتي سانشير هو باحث رئيسي في المركز اللبناني للسياسات. يتضمن مجال عمله حصول اللاجئين على فرص العمل والخدمات الاجتماعية، وتنمية المناطق المتخلفة في لبنان، وخيارات المواطنين التفضيلية لجهة الانفاق الحكومي. قبل الانضمام إلى المركز اللبناني للدراسات، عمل كمستشار في مجال سوق العمل والهجرة لدى البنك الدولي وفي وزارة العمل في المملكة العربية السعودية. كما عمل لسب سنوات كباحث اقتصادي في البنك المركزي الآسياني على مجموعة واسعة من المواضيع الخاصة بالاقتصاد الكلي، مثل السياسات المالية وأسواق العمل، وتقليص المديونية، وقد نشر أوراق عدة ومثل المؤسسة في المنتديات الدولية. دانيال حاز على ماجستير في الإدارة العامة والتنمية الدولية من كلية كينيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد.

سامي عطالله هو مدير المركز اللبناني للدراسات. قبل انضمامه إلى المركز، شغل منصب مستشار لدى البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا والمملكة العربية السعودية. وهو يتابع شهادة الدكتوراه في السياسة في جامعة نيويورك ويحمل درجتَي ماجستير، وأحدة في الاقتصاد الدولي واقتصاديات التنمية من جامعة ييل والأخرى في الساليب الكمية من جامعة كولومبيا.

زينة حوا هي باحثة في المركز اللبناني للدراسات تعمل في مجال النفط والغاز والتعمير السياسي. وقد انخرطت في مشاريع عدة، على غرار إنشاء مركز حوكمة الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برز على التدريب، والبحوث، والتنسيق، ووضع دراسة استقصائية لتقييم المعرفة ومواقف البرلمانيين في لبنان، بالإضافة إلى تطوير بوابات على شبكة الإنترنت للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والرقابة البرلمانية. يصب اهتمام حوا في الحركية المستدامة في المدن والإدارة المستدامة للموارد. وهي حائزة على ماجستير في الهندسة في مجال الهندسة البيئية من كلية لندن الجامعية.

ليسلي مارشال هي طالبة دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة بيتسبرغ، وهي باحثة لدى مجموعة أبحاث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمعهد حقوق الإنسان في جامعة كوينتيك. تركز أبحاثها على الاقتصاد السياسي للتنمية، والتمثيل السياسي والمساءلة، والتعبئة من أجل توفير السلع الاقتصادية والاجتماعية.

لورا بايلر هي أستاذة مساعدة في قسم العلوم السياسية في جامعة بيتسبرغ، وهي متخصصة في السياسة المقارنة والاقتصاد السياسي للتنمية. تركز أبحاثها على تأثير مصادر الدخل المختلفة (كعائدات الموارد الطبيعية، والمساعدات الخارجية، والضرائب على سبيل المثال) على السلوك السياسي والتنمية، وكيفية انتقال المقاتلون السابقون والمدنيون إلى السلام في سياقات ما بعد الصراع، وتأثير الاختلافات الاقتصادية وتلك المتعلقة بالهوية على دعم السياسات العرقية مقابل تلك البرامجية. بايلر حائزة على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا.

تصوّرات المواطنين حول تأثيرات إيرادات النفط

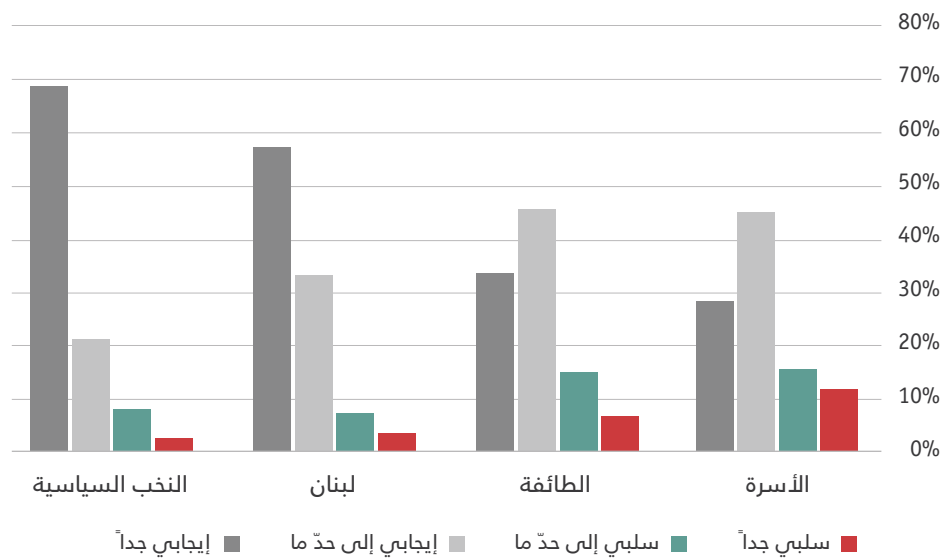
استناداً إلى دراسة تمثيلية وطنية لـ 2,496 مواطناً لبنانياً أجريت في الفترة ما بين تشرين الثاني 2015 وآذار 2016، حدد المركز اللبناني للدراسات توقعات الناس من قطاع النفط والغاز الناشئ في البلاد.

تفاؤل معتدل

ينظر اللبنانيون إلى احتمال الحصول على إيرادات نفطية بدرجة ما من التفاؤل. فيعتبر نحو ثلاثة أرباع من السكان أنه سيكون لإيرادات النفط وقع إيجابي على أوضاع أسرهم، فيما يظن الربع الآخر، وهي نسبة كبيرة، بأنهم سيتأثرون سلباً. وأبعد من التوقعات العامة الإيجابية، يتوقع المواطنون توزيعاً غير متساوٍ للمنافع، مع استفادة أكبر حصدها فئة معيئة من السكان، لا سيما النخب السياسية والأشخاص المرتبطين بهم. وتظهر الدراسة الاستقصائية التي يركز عليها هذا الملخص أنّ أكثر من ثلثي المواطنين البالغين يتوقعون أن تعود إيرادات النفط بالنفع على السياسيين أكثر منه على أسرهم أو طائفتهم. بالتالي، يتوقع اللبنانيون ارتفاعاً في كلّ من النشاط الاقتصادي والتفاوتات في البلاد مع اكتشاف النفط والغاز.

الرسم 1

تصوّرات المواطنين حيال الأثر الصافي لإيرادات النفط



المصدر Atallah, Garrote Sanchez, Hawa, Marshall, and Paler. 2019. 'What do Lebanese citizens want from oil and gas revenues?' *The Future of Petroleum in Lebanon: Energy, Politics, and Economic Growth*. IB Taurus.

غير أنّ الآراء والتوقعات العامة في هذا الشأن بعيدة كلّ البعد عن التجانس. ففيما تعتبر بعض الأسر أنّها ستكون أفضل حالاً، تنتاب أسر أخرى شكوكاً وتتوقع حتى أن ينتهي بها المطاف إلى حال أسوأ. وبناءً على تحليل إحصائي، نرى بأنّ الاختلافات في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، بالإضافة إلى الخصوصيات الجغرافية للأماكن التي يقطنون فيها، تطبع توقعات الأفراد في ما يتعلّق بمن سيستفيد وإلى أي حد من الإيرادات المحتملة للنفط والغاز.

إن واحدة من الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية هي التعليم: من الأقل ترجيحاً أن يكون لدى شخص بلغ مستوى عالٍ من التعليم توقعات إيجابية بشأن عائدات النفط التي تعود بالفائدة على أسرته، مقارنة مع شخص لم ينه المرحلة الثانوية ويتمتع، عدا ذلك، بخصائص مماثلة لتلك التي يتمتع بها الشخص الأول (الدخل نفسه، الطائفة نفسها، الجنس نفسه، إلخ). لا يعتبر المواطنون المتعلمون بأن أسرهم ستستفيد بدرجة أقل فحسب، بل يعتقدون أيضاً أن تدفق العائدات النفطية سوف يؤدي إلى مزيد من التفاوتات، مع احتفاظ النخب السياسية بحصة أكبر من المنافع. ومع الأخذ بعين الاعتبار الانقسامات الطائفية، تظهر النتائج أنه لدى المسيحيين توقعات أكثر إيجابية. وقد يكون هذا مرتبطاً بالاختلاف في

لا يعتبر المواطنون المتعلمون بأن أسرهم ستستفيد بدرجة أقل فحسب، بل يعتقدون أيضاً أن تدفق العائدات النفطية سوف يؤدي إلى مزيد من التفاوتات

الخطابات العامة التي تعطيها المجموعات السياسية المختلفة، وبشكل خاص، الدور الناشط والقيادي للتيار الوطني الحر، الذي تولى إدارة وزارة الطاقة والمياه منذ انطلاق القطاع.

أخيراً، يتوقع الأشخاص الذين لديهم روابط سياسية أكبر¹ مكاسب أعلى لأسرهم، مقارنة مع الذين ليس لديهم أي صلات، ما يشير أيضاً إلى الدور الأساسي الذي تلعبه الشبكات السياسية ومدى تأثيرها في حصول المواطنين على موارد اقتصادية جديدة.

لدى المواطنين من مناطق مختلفة توقعات مختلفة

إلى جانب الفروقات على مستوى الأفراد، ثمة تفاوتات منطوقية كبيرة في ما يتعلّق بتصورات الناس، بمعنى أنّه لدى مواطنين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية-اقتصادية مماثلة توقعات مختلفة وفقاً لمكان سكنهم. فنلاحظ أنّ أربع خصائص رئيسية لمنطقة معينة تجعل ساكنيها أكثر تشاؤماً حيال الفوائد المتوقعة من عائدات النفط:

لدى مواطنين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية-اقتصادية مماثلة توقعات مختلفة وفقاً لمكان سكنهم

- مستوى أعلى من عدم التجانس الطائفي: تميل المناطق الأكثر تنوعاً على المستوى الطائفي إلى أن

تعاني من مستويات أسوأ من الخدمات العامة، ما قد يؤثر في درجة التفاؤل حيال المنافع المستقبلية التي قد تتأتى عن عملية إعادة التوزيع من الحكومة

- معدل أعلى من الفقر: يبدو أنّ الناس الذين يقطنون في مناطق مهملة، بغض النظر عن مستوى دخلهم، يعتبرون بأنّ منطقتهم ستظل تعاني من الإهمال من حيث توزيع الإيرادات على المستوى الوطني، ما يدفع بهم إلى الشعور بأنّهم لن يستفيدوا بالمقدار نفسه

- مستوى أدنى من التأثير السياسي: لدى السياسيين المحليين الذين يتمتعون بمستوى أدنى من النفوذ على المستوى الوطني² قدرة أدنى على التفاوض، وقد يتمكنون من تأمين حصة أدنى من الأموال لأقضيّتهم، ما يقلص من توقعات ناخبهم

- مستوى أعلى من التنافسية على المستوى السياسي: تميل الأقضية التي

1

تظهر الدراسة الاستقصائية الشبكات السياسية اللبنانية من خلال سؤالها عن مدى سهولة طلب الأشخاص من سياسي أو زعيم أو غيره من الشخصيات العامة البارزة خدمات محددة، كالحصول على خدمة في مجال الكهرباء أو العلاج الصحي أو الوظائف.

2

نقوم بحساب تقديري للتأثير السياسي بحسب عدد النواب الذين هم وزراء حاليون أو تولوا منصب وزير بين العامين 2009 و2016.

تتمتع بقدرة تنافسية أكبر على المستوى السياسي إلى توفير المزيد من الخدمات لمجموعة أكبر من المواطنين، بمن فيهم الأقليات، ما يؤثر على تصوراتهم حيال منافع النفط المستقبلية.

الخيارات التفضيلية لتوزيع الإيرادات بحسب الوظائف

يمكن أن تستخدم الحكومة إيرادات النفط المستقبلية بطرق مختلفة من خلال خطط متنوعة لها تداعيات مختلفة على البلد والمواطنين اللبنانيين. ويمكن للحكومة أن تختار في ما بين تقليص الدين العام المرتفع، أو إنشاء صندوق سيادي لإدارة احتياطات النفط، أو زيادة الإنفاق العام. وهذا الإنفاق بدوره يمكن أن يأتي على شكل رواتب أعلى لموظفي

القطاع العام (أو زيادة التوظيف في القطاع العام)، أو بزيادة الاستثمار في البنى التحتية (مثل الطرقات، والمدارس،

والمستشفيات، وشبكة الكهرباء، إلخ.)، أو بإنشاء بنك إنمائي لتوفير قروض لرواد الأعمال في القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو عبر تحويلات مباشرة للمواطنين، لا سيما الأقل حظوة منهم.

قبل كل الخطط، يعتبر اللبنانيون أنه يتوجب إيلاء بالغ الأهمية لتحسين البنى التحتية العامة في البلاد

يرغب المواطنون بأن تنفق الحكومة إيرادات النفط من خلال قنوات مختلفة، بشكل أساسي الاستثمار العام

تظهر الدراسة الاستقصائية أنّ أكثرية ساحقة من المواطنين يفضلون توزيع الأموال من خلال مجموعة واسعة من القنوات، وليس عبر خطة واحدة فقط. وقبل كل الخطط، يعتبر اللبنانيون أنه يتوجب إيلاء بالغ الأهمية لتحسين البنى التحتية العامة في البلاد، والتي يخصصون لها 30% من إجمالي الأموال كمعدل

وسطي. ويأتي هذا الخيار التفضيلي متسقاً مع الأوضاع الحالية الرديئة للبنى التحتية في البلاد، التي وفقاً لتقرير القدرة التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2016/2017) تأتي

الأشخاص الذين لديهم صلات سياسية يؤيدون تخصيص أموال أقل للتحويلات النقدية المباشرة، إذ إنّ علاقاتهم بالسياسيين تسهّل لهم الحصول على ريع اقتصادية بأي شكل آخر

في المرتبة 117 من أصل 138 بلداً لجهة نوعية البنى التحتية. كما يخصص المواطنون، بدرجة أقل، إيرادات النفط للتحويلات النقدية المباشرة (15% من المجموع)، وأجور القطاع العام (13%)، أو صندوق سيادي، أو مصرف عام، أو البنك المركزي، وتقليص الدين العام (10% لكل منها).

المجموعات الضعيفة، والمؤيدون لإعادة التوزيع، والمسلمون والأشخاص الذين ليس لديهم صلات سياسية يفضلون التحويلات النقدية

تماشياً مع دراسات سابقة، نجد اختلافات كبيرة في الخيارات التفضيلية على مستوى الانقسامات المنطقية والاجتماعية-الاقتصادية (الرسم 2). مثلاً، يفضل الشباب اللبنانيون تخصيص كميات أكبر من الإيرادات لصندوق سيادي، مقارنة مع

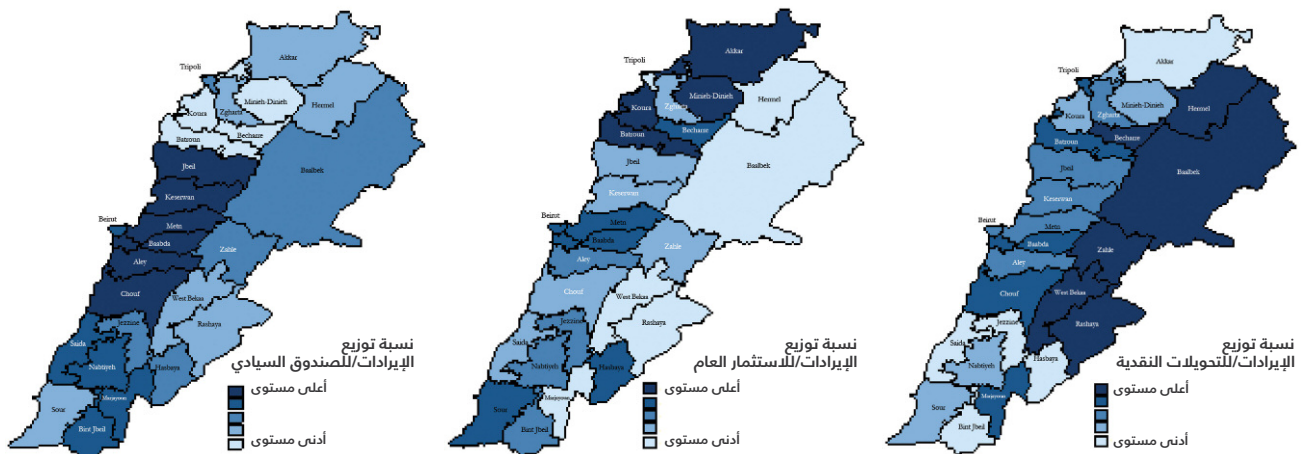
اللبنانيين الأكبر سناً، إذ إنهم على الأرجح سيستفيدون أكثر من تلك الإيرادات المستقبلية. من الجانب الآخر، يودّ الشباب أن ينفقوا أقل من كبار السن على أجور موظفي القطاع العام، إذ عادة ما تكون فرص حصولهم على وظائف في القطاع العام أقل. وفي ما يتعلّق بالعنصر الطائفي، يفضّل المسيحيون تقليص الإيرادات التي يتم إنفاقها على التحويلات النقدية، مع تفضيلهم إنشاء مصرف انمائي. أضف إلى ذلك أنّ الأشخاص الذين لديهم صلات سياسية يؤيدون تخصيص أموال أقل للتحويلات النقدية المباشرة، إذ إنّ علاقاتهم بالسياسيين تسهل لهم الحصول على ريع اقتصادي بأي شكل آخر.

المزيد من البنى التحتية في الشمال، المزيد من الأموال النقدية في البقاع، والمزيد من التحويلات إلى صندوق سيادي في جبل لبنان

تسلّط الدراسة الاستقصائية الضوء على أولويات مختلفة في صفوف اللبنانيين الذين يعيشون في مناطق مختلفة. فساكن الشمال، ولا سيما منطقة عكّار الأكثر بعداً، يؤيدون إعادة توزيع كبيرة للإيرادات من خلال الاستثمار العام مقارنةً مع المعدل الوطني. ويبدو أنّ نتائج مماثلة، بالرغم من كونها أقلّ حدّة، تظهر في بعض أفضية الجنوب، مثل صور. في البقاع، يعطي المواطنون الأولوية للتحويلات النقدية أكثر مما هي الحال في مناطق أخرى. وتعدّ هذه المنطقة الأقل نمواً من الناحية المالية في لبنان، مع تواجد 7% فقط من إجمالي فروع المصارف أو توافر 7% من الائتمانات المصرفية، مقارنة مع عدد السكان المقيمين الذين يقدرّون بنحو 17% من إجمالي اللبنانيين. أخيراً، يؤيد سكان جبل لبنان تخصيص كميات أكبر نسبياً من الأموال لمؤسسات على غرار صندوق سيادي أو البنك المركزي. ونظراً لكون هذه المنطقة الأكثر نمواً في البلاد، قد يكون لدى سكان بيروت الكبرى حاجة أقل إلى التنمية والمشاريع الاجتماعية (مثل الكهرباء، أو الطرقات، أو النقد) مقارنة مع مناطق أخرى، وبالتالي فهم يولون أهمية أكبر نسبياً لاستثمارات أطول أمداً تعزز استقرار البلاد على مستوى الاقتصاد الكلي وفي ما بين الأجيال.

الرسم 2

الاختلافات المنطقية في خيارات المواطنين التفضيلية حيال إنفاق الحكومة للعائدات بحسب الوظائف



الخيارات التفضيلية لتوزيع الإيرادات بحسب القطاع

لم تستقصي الدراسة عن الأداة التي يفضل المواطنون أن توجه الحكومة إيرادات النفط من خلالها فحسب، بل أيضاً إلى أي قطاع اقتصادي سوف توزع، التعليم أو الصحة أو الكهرباء أو الماء أو النقل العام أو الطرقات. بحسب الدراسة الاستقصائية، يفضل اللبنانيون إنفاق معظم إيرادات النفط على الصحة؛ نحو 30% من إجمالي الأموال (يأتي هذا الإنفاق على شكل بناء منشآت، أو زيادة رواتب المهنيين العاملين في مجال الصحة العامة، أو شراء مواد ومعدات). أما القطاع الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأولوية هو التعليم مع تخصيص مقترح يبلغ 25% من الأموال، يليه الكهرباء مع 20%. بالتالي، لو عاد الأمر للبنانيين المستطلعين، تستنفذ هذه القطاعات الثلاثة وحدها ثلاثة أرباع الأموال.

يفضل الشيعة والشباب إنفاق أموال أقل على الصحة، فيما يفضل المواطنون المتعلمون أكثر الإستثمار بشكل أكبر في التعليم

مجدداً، لا نجد خيار التوزيع القطاعي لعائدات النفط موحداً على مستوى الخلفيات الاجتماعية-الاقتصادية والمناطقية. فمثلاً، المواطنون من كبار السن، الذين هم أكثر عرضة للمشاكل الصحية، يعطون الأولوية للاستثمار أكثر في قطاع الصحة مقارنة مع الشباب. أما اللبنانيون الأكثر تعليماً، الذين يولون قيمة أكبر للتعليم، فيريدون إنفاق المزيد من الأموال العامة على التعليم مقارنة مع الذين لديهم مستويات تعليمية أدنى.

بالإضافة إلى أن ثمة تفاوتات طائفية لافتة في الخيارات التفضيلية، مع تشديد الشيعة أكثر على تحسين الكهرباء بدلاً

لا نجد خيار التوزيع القطاعي لعائدات النفط موحداً على مستوى الخلفيات الاجتماعية-الاقتصادية والمناطقية

من الصحة، مقارنة مع المسيحيين. وتظهر دراسات سابقة كيفية استهداف الأحزاب السياسية لمجتمعات محددة من خلال برامج رعاية اجتماعية تُعنى بالصحة والتعليم، وهذه لا سيما الحال في صفوف الشيعة، الذين قاموا بتطوير شبكة واسعة من نظم الدعم الصحي.³ ونتيجة لذلك، يبدو أنه لدى الشيعة حاجة أقل إلحاحاً إلى تحسين حصولهم على الرعاية الصحية، وبالتالي، يخصصون نسباً أقل من إيرادات النفط والغاز لهذا القطاع مقارنة مع مجموعات طائفية أخرى.

طلب أدنى على الخدمات الاجتماعية في مناطق لديها تزويد بكلفة مقبولة تبرز أيضاً اختلافات مناطقية في ما يتعلّق بالخيارات التفضيلية القطاعية للبنانيين، حتى بعد الأخذ بعين الاعتبار خصائص شخصية أخرى. في أفضية الجنوب، يعطي اللبنانيون الأفضلية لبنى تحتية أفضل وبشكل خاص لقطاعي الكهرباء والنقل (الرسم 3). وهذا التوجه يتماشى مع نتائج دراسة البنك الدولي الاستقصائية الأحدث للشركات، التي تظهر أنّ الجنوب هو المنطقة التي تسجل المعدل الأعلى لانقطاع التيار الكهربائي اليومي في لبنان (نحو 11 ساعة، مقارنة مع 3 ساعات يومياً في بيروت)، وحيث تجد معظم الشركات أن النقل يشكّل عائقاً أساسياً أمام

3

Cammet, M. and S. Issar. 2010. 'Bricks and Mortar Clientelism: Sectarianism and the Logic of Welfare Allocation in Lebanon' World Politics 62 (3).

تشغيلهم لأعمالهم التجارية. وفي الشمال، يرغب المواطنون في توجيه المزيد من الموارد نحو التعليم، إذ إنّ الشمال يتخلف عن باقي المناطق من حيث معدلات الأمية، ويضم سكاناً أصغر سناً، ولا تتوافر لديهم البدائل عن المدارس الرسمية سوى بشكل ضئيل. أخيراً، يطلب المقيمون في بيروت وجبل لبنان

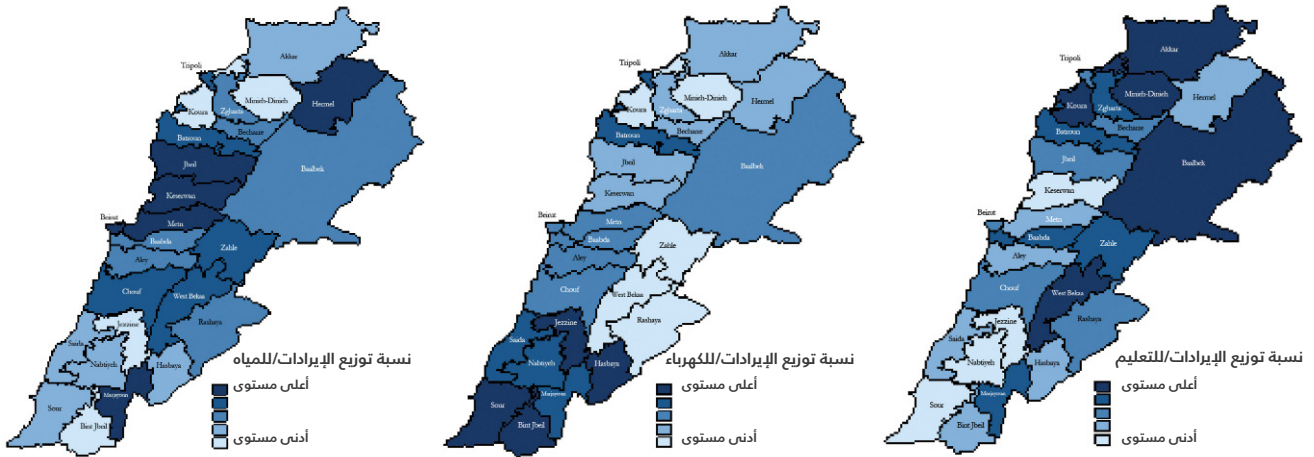
يطلب المقيمون في بيروت وجبل لبنان تخصيص موارد أكثر لقطاع المياه مقارنة مع غيرهم، فيما نراهم يطالبون بتحسينات أقل في قطاع النقل

تخصيص موارد أكثر لقطاع المياه مقارنة مع غيرهم، فيما نراهم يطالبون بتحسينات أقل في قطاع النقل. فعلى الرغم من وجود حالات كبيرة لازدحام السير في منطقة بيروت

الكبرى، تتمتع تلك الأفضلية بشبكة طرقات ونقل أكثر تطوراً مقارنة مع المناطق الأبعد.

الرسم 3

اختلافات مناطقية في الخيارات التفضيلية للناس حيال إنفاق الحكومة للعائدات بحسب القطاع



ومن غير المستغرب أنّ يعطي السكان الأولوية للإنفاق في قطاعات هي الأقل تطوراً في مناطقهم. ويُعدّ قطاع الصحة مثيراً للاهتمام بشكل خاص، إذ إنّ توافر المراكز الصحية في قضاء معين ليس هو ما يحدد الخيارات التفضيلية النسبية

إنّ توافر المراكز الصحية في قضاء معين ليس هو ما يحدد الخيارات التفضيلية النسبية لجهة الاستثمار بشكل أكبر في الرعاية الصحية، وإنّ ما يحدد ذلك هو نوع الرعاية الصحية المتوفرة

لجهة الاستثمار بشكل أكبر في الرعاية الصحية، وإنّ ما يحدد ذلك هو نوع الرعاية الصحية المتوفرة، ما يشير إلى مسألة متعلّقة بتكلفة مقبولة للخدمات الصحية. في الواقع، وفيما لا يغيّر وجود

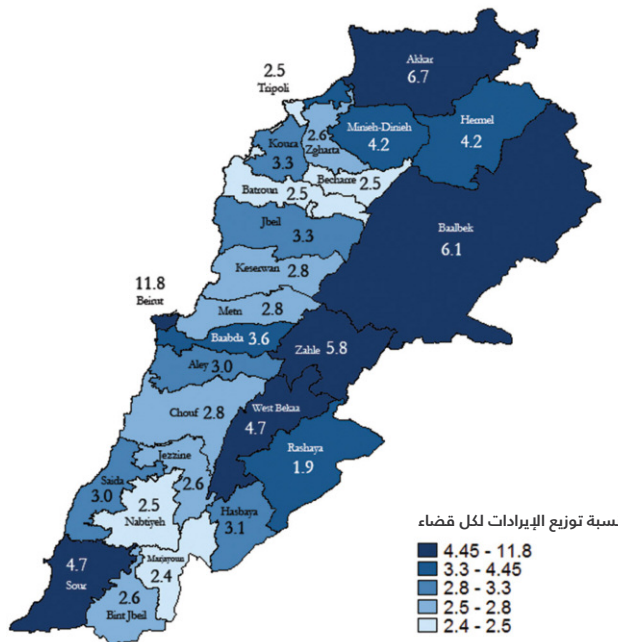
عدد أكبر من المراكز الصحية التي تبغي الربح الخيارات التفضيلية لجهة الإنفاق على الصحة، فإن توفّر رعاية صحية تؤمنها مؤسسات لا تبغي الربح أو شيعية حزبية، يقلص طلب المواطنين لتخصيص المزيد من الأموال للصحة، ما يشير إلى أنّ تلك المؤسسات تسهّل الحصول على الرعاية الصحية لشرائح أكبر من السكّان.

خيارات تفضيلية لتوزيع الإيرادات بحسب المناطق

إلى جانب الوظائف والقطاعات، تسلط الدراسة الاستقصائية أيضاً الضوء على خيارات المواطنين التفضيلية في ما يتعلّق بالتوزيع الجغرافي لإيرادات النفط والغاز، أي كيف يفضّلون توزيع الأموال العامة في لبنان بشكل كبير بطريقة تراعي الاهتمام السياسي بالتوازن الطائفي، بدلاً من إنفاق عام يلبي الاحتياجات ويساهم في التنمية (Salti and Chaaban, 2010)، ما يفاقم التفاوتات بين المناطق. بشكل عام، قد يخصص الشعب اللبناني نسبة أكبر من الأموال للفرد في المناطق الأكثر فقراً، مثل عكّار، أو حاصبيا، أو راشيا، بدلاً من أفضية متطورة أكثر، مثل جبل لبنان (الرسم 4). غير أن هذا يبدو مرتبطاً بمعلومات منقوصة حول حجم السكان، إذ يميل اللبنانيون إلى تخصيص أموال أقل للفرد للمناطق المأهولة أكثر، والتي يربح بدورها أن تكون متطورة أكثر.

الرسم 4

معدل توزيع إيرادات النفط والغاز لكل قضاء (نسبة من المجموع)



يفضل الناس تخصيص إيرادات أكبر بكثير لأقضيّتهم أولاداً، أو للأقضية التي يقطنها سكان من الطائفة نفسها

لدى توزيع إيرادات النفط على الأقضية، يفضل اللبنانيون تخصيص المزيد من الأموال لأقضيّتهم، وكخيار ثانٍ لأقضية من الطائفة نفسها. ولا يخصص لبناني من أصل ستة أي إيرادات لأقضية ينتمي سكانها إلى طائفة مختلفة، وعدد مماثل منهم لا يخصص أي إيرادات لأقضية تعاني فقراً (بصرف النظر عن التكوين الطائفي للقضاء). وتعدّ هذه النتيجة على صلة وثيقة بالواقع لدى الأخذ بعين

الاعتبار أن نحو قضاء من أصل ثلاثة في لبنان يُعتبر فقيراً أو متخلف النمو، وبأنّ ثمة أقضية كثيرة فيها غالبية من طائفة مختلفة عن طائفة

يفضل اللبنانيون تخصيص المزيد من الأموال لأقضيّتهم، وكخيار ثانٍ لأقضية من الطائفة نفسها

المستطلعين. وقد يشير ذلك إلى قرار فعلي للسكان بتوفير الأموال فقط للأقضية التي تضم طائفتهم.

وبغية فهم أهمية الفقر والعوامل الطائفية في عملية التوزيع لكل قضاء، تم اعتماد تجربة متكاملة ضمن الدراسة الاستقصائية، أعطي بموجبها بعض المستطلعين معلومات حول مستوى التنمية في كل قضاء، وأعطيت مجموعة ثانية فقط معلومات حول الهوية الطائفية للقضاء، أما المجموعة الثالثة، فأعطيت المعلومات، فيما لم تتلق المجموعة الأخيرة أي معلومات على الإطلاق. وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ الاعتبارات الطائفية يمكن أن تؤدي دوراً أكبر من الاعتبارات الاقتصادية حين يتخذ الأشخاص قرارات ذات صلة بالتوزيع. مع ذلك، يبقى الأهم أنّها لا تُظهر تغييرات مهمة في سلوك اللبنانيين، ما يعني أنّه ما من وجود لدليل

قاطع حيال كون توفير معلومات حول الطائفة أو مستويات الفقر له تأثير واضح على اتخاذ المواطنين للقرارات من جهة التوزيع الجغرافي للإيرادات. ويبدو

إن إعطاء معلومات دقيقة حول مستوى التنمية والتركيب الطائفي للأقضية لا يغيّر بشكل كبير وجهة توزيع المواطنين لعائدات النفط والغاز المحتملة

بالتالي أنّه لدى اللبنانيين خيارات تفضيلية قوية ودائمة، وأن إعطاء معلومات دقيقة حول مستوى التنمية والتركيب الطائفي للأقضية لا يغيّر بشكل كبير وجهة توزيع المواطنين لعائدات النفط والغاز المحتملة.

الخلاصة

تشير النتائج الرئيسية للدراسة إلى عدم تجانس الخيارات التفضيلية والتوقعات في صفوف الشعب اللبناني بحسب الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية والمنطقة التي يقطنون فيها. وتعطي الأولويات المحددة لدى الأفراد والمناطق الملحوظة في هذه الدراسة معلومات دقيقة ومفيدة ومرتكزة إلى أدلة لصانعي السياسات، ويمكن استخدامها لوضع سياسات تلبي بصدق احتياجات المواطنين وتحسّن

معيشتهم. ومن شأن نوع مماثل من الدراسات الاستقصائية حول الخيارات التفضيلية للمواطنين أن يؤدي إلى مواءمة سياسات الحكومة ليس فقط في مجال حوكمة قطاع النفط والغاز، لكن أيضاً في مجال تقديم الخدمات الأشمل.

ونظراً لكون قطاع النفط والغاز لم يدخل بعد حيز التطوير، ثمة فرصة واضحة لاستخدام القطاع كنموذج لإدماج

خيارات الشعب التفضيلية، والانخراط في عملية صنع سياسات أكثر تشاركية. غير أنه تبقى أسئلة هامة حول الطريقة الفضلى لتضمين خيارات الناس التفضيلية المتنوعة في الحالات التي تكون متعارضة فيها، أو كيفية إشراك الشعب اللبناني في مثل هذا القطاع التقني والمتخصص.

تشير النتائج الرئيسية للدراسة إلى عدم وجود تجانس في الخيارات التفضيلية والتوقعات في صفوف الشعب اللبناني بحسب الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية والمنطقة التي يقطنون فيها

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناعات القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسس المركز اللبناني للدراسات في عام 1989. هو مركز للأبحاث مقره في بيروت، إدارته مستقلة ومحايدة سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة السياسات التي تسعى إلى تحسين الحكم الرشيد في مجالات مثل اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمالية العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا

المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: + 961 1 799301
ف: + 961 1 799302
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org